

## هل أغلق درتسكي كوة وفتح بابا؟

### نجيب الحصادي

في عام 1963 فتح إدموند غيتير<sup>1</sup> كوة في جدار شيده أفالاطون حاول فرد درتسكي<sup>2</sup> غلقها بعد خمسين عاما. وفي هذه الورقة أحاول الإجابة عن السؤال عما إذا كان درتسكي قد نجح في إنجاز هذه المهمة. سوف أبدأ بعرض الحيثيات التي يرکن إليها التعريف الأفلاطوني للمعرفة، وأوضح امتراسات غيتير عليه، والمبادئ التي صادر عليها، ثم أعرج على التصور الذي يوظفه درتسكي في الرد على هذه الامتراسات، وزعمه أن أحد تلك المبادئ هو التفاحة المعطوبة في سلة غيتير الإبستيمولوجية، وأختتم بتبيان كيف أن درتسكي بغلقه كوة في الجدار الأفلاطوني قد فتح بابا للارتيا.

## سرب أفالاطون

إدموند غيتير شخصية فريدة، رغم نشاز في سيمفونية الإبستيمولوجيا المعاصرة. لم يكن لديه حتى عام 2013 إنتاج فلسفى يذكر، وحين ألح عليه زملاؤه لكتابه بحث يرضي إدارة الجامعة، فتجدد له عقده، أعد ورقة من ثلاثة صفحات. لم يكن متھما للورقة التي أعد، فطلب ترجمتها إلى الإسبانية، ونشرها في مجلة مغمورة في أمريكا الجنوبية. وبعدها، كما قبلها، لم ينشر أي شيء جدير بالاهتمام. حين تقاس ورقته حسب التأثير نسبة إلى حجمها، فإنها تجيء ضمن المقالات الأكثر تأثيرا في الفلسفة في القرن العشرين.

عنوان ورقة غيتير هو *Is Justified True Belief Knowledge?* (هل الاعتقاد الصادق المبرر معرفة؟)، وهو يستهلها بالإشارة إلى المحاولات المتعددة التي بذلت مطلع القرن الفائت لتحديد الشروط الضرورية والكافية لمعرفة المرء قضية ما، مذكرا في أحد الهوامش بأن المعرفة أقدم من ذلك بكثير، وبأن أفالاطون اتخذ منها في محاورتي ثيوتيتس ومينون موقفا مؤداه أن الرأي الصحيح لا يشكل معرفة ما لم تكن

لدى صاحبه أدلة تشهد على صحته. القليل من إعمال الفكر في استحقاقات المعرفة البشرية يكفي لتبیان وجاهة هذا الموقف.

صدق ما نزعم معرفته لا يكفي وحده لوقوع فعل المعرفة. قد نقبل أن يكفل الصدق تحقق المعرفة في حالة الكائن كلي العلم، غير أنه لا يضمنها في حالة البشر. وفي حين ينكر بعض الشكاك وجود أي قضايا صادقة يعرفها البشر، لا خلاف على وجود قضايا صادقة لا يعرفها أحد، وهذا يعني أن فئة القضايا الصادقة وفئة القضايا المعروفة ليستا متطابقتين. وإذا كانت هناك فئة تتدخلان فيها تتألف من قضايا صادقة يعرفها البشر، فإن وجودها يستلزم قيام علاقة إبستيمية في كل عنصر في هذه الفئة بين زاعم المعرفة وما يزعم معرفته. تحديداً، يلزم أن يعتقد في صدق موضع زعمه.

الحاجة إلى قيام مثل هذه العلاقة تسرى بوجه أعم. حين نعرف مفهوماً أنطولوجيا<sup>3</sup> لا يجوز لنا استخدام مفاهيم إبستيمولوجية، لأن استخدامها يعني ارتهان ما يحدث في العالم لمعتقدات البشر أو رغابهم. في المقابل، لا سبيل لتعريف أي مفهوم إبستيمولوجي بالركون فحسب إلى مفاهيم أنطولوجية. سوف نحتاج في مثل هذا التعريف إلى مفهوم يضفي سمة إبستيمية على المعرفة. والاعتقاد، في حالة المعرفة، رابط قادر على عقد وشيعة بين الذات المدركة والعالم المدرك، وقدر من ثم على "بسملة" فعل المعرفة.

على هذا النحو خلص أفلاطون ومن تأسى بمذهبه، إلى أن صدق ما نزعم معرفته، واعتقادنا في صدقه، شرطان ضروريان لمعرفتنا إياه. إذا لم يستوف أي منهما، بطل فعل المعرفة، وقد زاعمها حقه في زعمها. غير أن هذين الشرطين، على ضرورتهم، ليسا كافيين. قد تصدق القضية، ونعتقد في صدقها، دون أن نعرفها. نحتاج إلى مبررات (أدلة، شواهد) تعزز اعتقاداتنا، وهذا هو ثالث أشرطة المعرفة وأخرها.

ومنذ أفلاطون، وإلى أن جاء غيتيير، أجمع الفلاسفة على أشرطة المعرفة، فأصبحت تعرف على النحو التالي:

س يعرف أن ق (حيث س شخص ما، وق قضية ما) إذا و فقط إذا:

1. ق صادقة،

2. س يعتقد أن ق،

3. لدى س مبررات تشهد على اعتقاده في صدق ق.

ثمة تنويعات معاصرة لهذا التعريف، نذكر منها تنويعة رودريك تشزم<sup>4</sup> الذي يتحدث عن القبول بدلاً من الاعتقاد، وعن الدليل المناسب بدلاً من التبرير، وتتويعة أي. جي. أير<sup>5</sup> الذي يفضل الحديث عن التأكيد بدلاً من الاعتقاد، وامتلاك الحق فيه بدلاً من المبررات.

أشياع هذا التعريف يشكلون سرب أفلاطون الذي يعلن غيابه انشقاقه عنه. غير أن الاتفاق على استحقاقات المعرفة لم يمنع الفلسفه من ممارسة هوايتها المفضله. ثمة اختلاف بينهم حول شروط صدق القضية، وشروط تحقق فعل الاعتقاد، وشروط كفاية المبررات.

وفيما يتعلق بالخلاف حول شروط الصدق، تخبرنا أدبيات علم المنطق عن نظرية التطابق، التي صاغها أرسطو، وأصل لها آفرد تارسكي، والتي تقر أن القضية تصدق إذا وفقط إذا تطابقت مع الواقع، وهي نظرية أنكرها المثاليون الذين لا يؤمنون أصلاً بوجود الواقع، وواجهت إشكالية صدق القضایا الرياضیة التي يبدو أنها تتجرد تماماً عن كل الواقع، كما واجهت مفارقات منطقية أثارتها القضایا التي تشير إلى ذاتها، كالقضية التي تقول عن نفسها إنها كاذبة.

وتخبرنا تلك الأدبیات أيضاً عن نظرية التساوق، التي تطورت تحت تأثير هيغل، والتي لا تشترط لصدق القضية سوى تساوتها مع مجموعة أفكار من يعتقد في تساوتها، بكل المسحة النسبانية التي تتضمنها هذه النظرية، فما يتتساوق وأفكارنا قد لا يتتساوق مع أفكار غيرنا؛ وباختراقها الصريح لمبدأ أن المفاهيم الأنطولوجية (الصدق) لا تُعرف عبر مفاهيم إبستيمولوجية (التساوق مع الأفكار)؛ وبعجزها عن تحديد قيم صدق القضایا التي لا تتتساوق ولا تتناقض مع أفكار أي شخص؛ وبالدور المنطقي المستتر الذي تتطوى عليه، فتساوق جملة من الأفكار إنما يعني إمكان صدقها مجتمعة ووجود رابط بينها، والصدق هو المفهوم المراد تعريفه، ولا يصح أن يرد في تعريفه مفهوم لا يُعرف إلا بالركن إلى.

وهناك أيضا النظرية النفعية، التي كرس مبادئها جيرمي بنتام وولiam جيمس، بعد أن ارهص بها سقراط وبرкли، والتي تقر أن صدق الحكم يتوقف على قدرة الاعتقاد فيه على تعظيم فرص تحقيق مقاصد يروم البشر تحقيقها، وهي نظرية اهتمت بالنسابانية، وباختراقها لمبدأ أنطولوجية تعريف المفاهيم الأنطولوجية، وبعجزها عن تحديد قيم الأحكام التي لا تنفع ولا تضر أحدا، وبارتكابها لأغلوطة الخلط بين العلة والمعلول، فالأحكام الصادقة حين تحقق مقاصدنا فإنها تنجح في تحقيقها لأنها صادقة، ولهذا لا يصح أن يقال إنها صادقة لأنها تنجح في تحقيقها.

وهناك أخيرا ما يعرف بنظرية الحشو، التي قال بها فرديريك وايزمان وفرانك رامزي، والتي تتكرر أصلا حاجة مفهوم الصدق للتعريف، تأسسا على أن إقرار صدق الحكم لا يختلف من حيث فحواه عن إقراره، فالحكم بأن القول بأن الشمس سوف تشرق غدا صادق لا يختلف عن الحكم بأن الشمس سوف تشرق غدا، ما يشي بأن وصفه بالصادق لا يضيف إليه جديدا، وهي نظرية صيغت ضدها العديد من الأمثلة المخالفة، أن كل الجمل صادقة مثلا، وفشلت في توسيع زعمها بزيف المسائل الفلسفية التي يثيرها مفهوم الحق، كمسألة ما إذا كانت مشروعية العلم ترتهن لسعيه وراء رصد حقيقة نواميس الكون.<sup>6</sup>

طال الاختلاف أيضا تأويلا الفلسفية لمفهوم التبرير، ويمكن اعتبار المذاهب الحسية والعقلانية والنقدية والحدسية والارتيابية محاولات للإجابة عن السؤال عن طبيعة المبررات أو الأدلة الالزمة لفعل المعرفة. الدليل العقلي، حسب ديكارت وللينتز، وحده قادر على ضمان المعرفة، والدليل الحسي، حسب لوک وبركلی، هو أفضل المرشحين؛ أما المذهب النقي، الذي يأخذ به كانط وستراوسن، فيقرر أن العقل في غياب الحس أجوف لا مادة لديه يتعلقلها، وأن الحس في غياب العقل أعمى يسير على غير هدى، وهذا يعني أن فعل المعرفة لا ينجز إلا بتضادف هاتين المركتين. في المقابل، ذهب برغسون إلى أن الحدس هو السبيل الواثقة الوحيدة لاقتراض طريدة الحقيقة، وهو يتمثل في التعاطف مع الشيء المراد معرفته للتطابق مع ما هو متفرد فيه، فيما اعتبره الغزالى نورا يقذفه الله في القلب فتصفو النفس ويدق الحس ويرق القلب. وهناك أخيرا مذهب الشراك، الذي يقول به بيرون وهيوم، ومفاده أن ثمة عجزا

بشريا يحول دون كفاية أدلة البشر على صدق مزاعمهم، ويحول من ثم دون درايتهم بأي شيء.

ورغم هذه الاختلافات، التي طالت أيضا مفهوم الاعتقاد، اتفق الفلاسفة رديحا طويلا من الزمن على أن المعرفة اعتقاد صادق مبرر، وهذا مأتى عنوان ورقة غيتير.

### يفرد وحيدا

يزعم غيتير أن استيفاء شروط الصدق والاعتقاد والأدلة لا يكفي لتحقق فعل المعرفة، أيا كان أسلوبنا في تحليل هذه المفاهيم. غير أنه يفترض في أمثلته المخالفة مبدئين يعتبر درتسكي أحدهما كعب آخيل مذهبة.

يقر أول هذين المبدئين، ويعرف بمبدأ جواز تبرير الباطل، أن المرء قد يكون مبررا في الاعتقاد في قضية باطلة؛ ويقر ثانيهما، ويعرف بمبدأ الغلق، أنه إذا كان المرء مبررا في الاعتقاد في قضية تستلزم حكما آخر اشتقه منها، فإنه مبرر في الاعتقاد في هذا الحكم.

مؤدى مبدأ جواز تبرير الباطل أن المرء قد يحوز من الأدلة ما يجعله يعتقد بشكل مبرر في صدق قضية لا تطابق الواقع. إذا كان في الوسع أن نعرف بمجرد النظر أن ثمة برتقلا في صحن الفواكه، وأن نعرف بمجرد لمح مؤشر الوقود أن ثمة وقودا في خزان السيارة، فإنه لا يلزم، في ضوء حقيقة وجود برتقال من بلاستيك ومؤشرات وقود معطوبة، أن يكون التبرير أو الدليل قاطعا. قد أعتقد بشكل مبرر أن الحيوانات الثديية لا تطير، إذا رأيت عددا مناسبا منها يحلق، على الرغم من أن الخفافيش حيوان ثديي يطير.

أما مبدأ الغلق فيقر أن المرء لا يفقد تبريره بإجراء استدلال استباطي يعرف أنه صحيح، ما يعني أن المرء يعرف ما تستلزم معرفة سابقة لديه، طالما قام بعملية الاستلزم. إذا كانت لديك أسباب للاعتقاد في صدق قضية، وكنت تعرف أنها تستلزم حكما آخر، فإن لديك بالقدر نفسه أسبابا وجيهة للاعتقاد في صدق هذا الحكم. إذا عرفت أن ابنك الأصغر قد تخرج في الجامعة فقد عرفت، بمجرد أن تعمل ذهنك في هذا الأمر، أن أحد أبنائك قد تخرج فيها. وحسب درتسكي، تصعب رؤية كيف يمكن

لهذا المبدأ أن يبطل إذا لزم علينا اعتبار المنطق أداة مفيدة في توسيع رصيد المرء من الاعتقادات المتبناة بشكل عقلاني 7.

إذا سلمنا بهذه المبدئين، فإن أمثلة غيرتير المخالفة تستوفي كل الشروط التي يزعم سرب أفالاطون كفايتها لتحقيق فعل المعرفة، دون أن يتحقق هذا الفعل. في أحد هذه الأمثلة يفترض غيرتير أن سمت جونز وآخرون تقدموا لوظيفة ما، وأن لدى سمت دليلاً على أن لدى جونز عشرة سنوات في جيبيه وأن جونز هو الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة. دليل سمت هو أنه قام بنفسه منذ قليل بعد العمارات الموجودة في جيبي جونز، وأن رئيس الشركة أكد له أن جونز هو الذي سوف يختار في النهاية. وما أن يلحظ سمت أن دليله هذا يستلزم أن لدى الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة عشرة سنوات في جيبيه، حتى يعتقد في هذا الحكم.

ولكن افترض أن سمت، دون علمه، هو الذي سوف يحصل على الوظيفة، وأن لديه، دون علمه، عشرة سنوات في جيبيه. وفق هذا الافتراض تكون القضية التي تقر أن لدى الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة عشر سنوات في جيبيه قضية صادقة، يعتقد سمت في صدقها، ولديه مبرر وجيه للاعتقاد في صدقها، ما يجعل سمت يستوفي أشرطة المعرفة الثلاث التي يقول بها السرب الأفلاطوني.

ولكن، لأن القضية التي تقر أن لدى الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة عشرة سنوات في جيبيه قضية صادقة بفضل عدد السنوات في جيبي سمت وليس بفضل عدد السنوات الموجودة في جيبي جونز، ولأن سمت أساس اعتقاده فيها على عدد السنوات في جيبي جونز، فاعتقد خطأً أن جونز هو الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة، فإن أحكام البداوة تتزع بنا إلى إقرار أن سمت لا يعرف أن لدى الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة عشرة سنوات في جيبيه.

من المهم أن نوضح هنا كيف أن حق غيرتير، الذي يزعمه بموجب أمثلته المخالفة، في الانشقاق عن السرب الأفلاطوني، يتوقف على حقه في المصادر على مبدأي الغلق وجواز تبرير الباطل. وتحقيقاً لهذا المسعى دعونا نعد صياغة المثل السابق في شكل حجة تركن إلى كليهما توظف نتيجتها كمقدمة في حجة أخرى تخلص إلى بطلان التعريف التقليدي للمعرفة.

## الحجة الأولى:

1. أخبر المدير سمت أن جونز سوف يحصل على الوظيفة (افتراض)
2. قام سمت بعد ما في في جيب جونز فوجد أنه عشر سنوات (افتراض)
3. لدى سمت مبرر للاعتقاد في ك [جونز سوف يحصل على الوظيفة & لدى جونز عشر سنوات في جيبيه] (1، 2 مبدأ جواز تبرير الباطل).
4. ك تستلزم ق [الشخص الذي يحصل على الوظيفة لديه عشر سنوات في جيبيه] (حسب ما يعرف في المنطق الاستباطي بمبدأ التعيين الكلي).
5. يدرك سمت أن ك تستلزم ق (افتراض)
6. إذن، سمت يعتقد في ق ولديه مبرر للاعتقاد في ق (3، 4، 5 مبدأ الغلق)

## الحجة الثانية:

7. ص [سمت سوف يحصل على الوظيفة & لدى سمت عشر سنوات في جيبيه] صادقة (افتراض)
8. ص تستلزم ق (حسب ما يعرف في المنطق الاستباطي بمبدأ التعيين الكلي)
9. ق صادقة (حسب مبدأ الاستلزم)
10. إذن، ق صادقة (9)، وسمت يعتقد أن ق صادقة ولديه مبرر للاعتقاد في أن ق صادقة (6)، لكنه لا يعرف ق (لأنه عوّل في الاعتقاد في صدقها على مبرر باطل (ك)، ما يثبت بطلان التعريف التقليدي للمعرفة.

ثمة أمثلة أبسط تكشف عن فكرة غيtier، وتوضح مصادرته على مبدأ جواز تبرير الباطل. يدخل عليك شخص، تتفحص وجهه، فتعتقد بشكل مبرر أنه ملتح. بعد قليل يخلع عن ذقنه شعر لحيته المستعار، كاشفاً عن لحية حقيقية. لقد اعتقدت أنه ملتح، واعتقادك صادق، ولديك مبرر لاعتقادك (جواز تبرير الباطل)، لكنك لا تعرف أنه ملتح، لأن ثمة خللاً في الدليل الذي عولت عليه في وصولك إلى هذا الاعتقاد. تنظر صباحاً إلى الساعة، التي لم تخذلك من قبل، فترى أنها تشير إلى السابعة؛ تعتقد

أنها السابعة صباحاً، وأن الوقت قد حان للنهوض. لكن الساعة توقفت عند السابعة مساء البارحة. لقد اعتقدت أنها السابعة صباحاً، وهي بالفعل السابعة صباحاً، ولديك شاهد على أنها السابعة صباحاً(جواز تبرير الباطل)، لكنك لا تعرف أنها السابعة صباحاً.

## ترويض غيتير

يستفسر درتسكي عما تعلمناه، أو كان علينا تعلمها، من أمثلة غيتير المخالفة. في البداية يلحظ أن غيتير افترض دون دفاع صريح وجوب تمييز معرفة أن قضية ما صادقة عن مجرد الاعتقاد في صدقها. هذا افتراض وجيه، فكما أشرنا، ثمة تاريخ استيمولوجي مديد يتكئ عليه غيتير. غير أن افتراضي غيتير الآخرين، مبدأ جواز تبرير الباطل ومبدأ الغلق، ليسا على القدر نفسه من الوجاهة. الحال أن درتسكي سوف ينتهي برفض الأول وقصر نطاق تطبيق الثاني.

في الظاهر، يبدو مبدأ جواز تبرير الباطل وجيهًا. كل الفلاسفة، باستثناء الشراك منهم، قبلوه بصيغة أو أخرى. غير أن قبول هذا المبدأ يوقننا في صعوبة توضيحها أمثلة غيتير. المعرفة، إذا افترضناها، ليست اعتقاداً صادقاً مبرراً. إنها شيء أكثر من هذا؛ أو لها شيء مختلف.

غير أن درتسكي ينكر هذا المبدأ جملة وتفصيلاً. عنده، لا يكون لدى المرء مبرر، من النوع اللازم للمعرفة، للاعتقاد في أي قضية باطلة. إذا كان لديك مبرر من النوع الضروري لمعرفة قضية ما، يلزم أن تكون هذه القضية صادقة. إذا كانت مبرراتك للاعتقاد فيها تسمح بأن تكون مخطئاً بخصوصها، فأنت لا تعرفها. ثمة بدائل عديدة للحول دون جواز تبرير الباطل، من بينها اشتراط أن تكون أدلة المرء على ما يزعم معرفته قاطعة، لكن درتسكي ينكر هذا البديل.

يبدو هذا حلاً مناسباً للصعوبة. أدلة سمت على أن لدى الشخص الذي سوف يحصل على الوظيفة عشر سنوات في جيبيه قد تكون وجيهة، لكنها ليست قاطعة. وكذا شأن دليلك على أن القادم ملتح، وأنها السابعة صباحاً. المشكلة التي يثيرها حل درتسكي هي أنه إذا لزم أن تكون أدلةنا على صدق ما نعتقد فيه قاطعة، فإنه في ضوء

حقيقة القصور البشري عن الظفر بمثل هذه الأدلة، سوف يسهل الخلاص إلى نتيجة مؤداها أنه لا أحد يعرف شيئاً. بتعبير آخر، إقرار أن مبدأ جواز تبرير الباطل هو التفاحة المعطوبة في سلة غيتير الإبستيمولوجية يفتح الباب على مصراعيه أمام الارتياب.

سوف تخرج علينا شكوك ديكارت متوعدة. ترى مدفأة أمامك، فتعتقد أنك تعرف أن ثمة مدفأة أمامك. غير أن دليلك على هذا الزعم المعرفي ليس قاطعاً؛ لعلك تحلم، أو لعل شيطاناً ماكراً يترصدك، يرىك الحق باطلًا أو الباطل حقاً. ربما تخلص ديكارت في النهاية من شيطانه، لكن الثمن الإبستيمولوجي الذي دفعه كان باهظاً، فقد خلص، عبر حجة تصادر على المطلوب، إلى أن الرعاية الإلهية وحدها القادرة على تحصين من يتبعون نهجه من الوقوع في حبائل الشيطان الماكراً. وبصرف النظر عن هذه المصادر، فإن أفراد السرب الأفلاطوني لا يبدون أصلاً استعداداً لافتراض ارتهان معارف البشر لكتائن علوية. ولكن دعونا نتأكد أولاً من زعم درتسكي أن البشر يحتاجون إلى أدلة قاطعة على مزاعمهم كي يتسلّى لهم إنجاز فعل المعرفة.

تقترح أمثلة اليانصيب أنك لا تستطيع أن تعرف أن قضية ما صادقة إذا كانت هناك فرصة، مهما قلت، في أن تكون كاذبة. إذا كان مبروك الوحيد للاعتقاد بأنك سوف تخسر هو أن لديك تذكرة واحدة من مليون تذكرة بيعت، فسوف يكون من العقلاني تماماً أن تكون متشارئاً، وأن تعتقد بأنك سوف تخسر. لكنك لا تعرف أنك سوف تخسر. على الرغم من أن فرص خسارتك تقاد تصل إلى 100%， يظل بالإمكان أن تكسب، لأن هذه النسبة تقاد تصل إلى 100% دون أن تصطحبها. ثمة شخص لديه فرصة غایة في الضآلّة، لكنه سوف يكسب؛ ومن يدري، لعله أنت. هذا يثبت أن معرفة أي شيء تتطلب مبررات قاطعة للاعتقاد فيه، وهذا نوع من المبررات لا يتسلّى الحصول عليه في حالة بطلان ما نعتقد فيه.<sup>8</sup>

أو اعتبر سو، وسام، وجة الكعك. تعرف سو أن ثمة كعكاً في الجرة، فقد نظرت فيها لتوها. سام لا يعرف هذا، فهو لم ينظر فيها. كلّاهما يرقب طفلاً جائعاً يلقي نظرة داخل الجرة، يعيّد غطاءها دون أن يأخذ شيئاً، ويغادر وهو يطأطئ رأسه. لذا أن نفترض أن سام حصل الآن على مبرر للاعتقاد بأنه ليس هناك كعاك في الجرة. لكن سو لم تفعل، وليس بمقدورها أن تفعل. إنها تعرف أن ثمة كعكاً في الجرة. خيبة أمل

الطفل عندها، خلافاً لسام، حقيقة مربكة تحتاج إلى تفسير، لكنها ليست مبرراً للاعتقاد في أن الجرة فارغة. لعله لا يحب الكعك، أو لعله لا يفضل نوع الكعك الذي رأه في الجرة. إذا اعتبرت سو سلوك الطفل مبرراً للاعتقاد في عدم وجود كعك في الجرة، فإن معرفتها بوجود كعك سوف تتلاشى فجأة. تفسير هذا، حسب درتسكي، هو أن المبررات الضرورية لمعرفة أن في الجرة كعكا تستبعد كلية الجرة الفارغة من قائمة التفسيرات الممكنة، والمبررات الوحيدة القادرة على استبعادها هي المبررات القاطعة. المبررات الوجيهة، المبررات التي لا تستبعد إمكان وجود كعك في الجرة، والتي يسمح بها مبدأ جواز تبرير الباطل، عاجزة عن القيام بمثل هذه المهمة. ولهذا السبب يلزمـنا إنكار هذا المبدأ.<sup>9</sup>

وبخلاصنا منه سوف ننجح في ترويض غيتير والتخلص من أمثلته المخالفة لما أجمع عليه سرب أفلاطون. رؤيتك لما يبدو لحيـة كـثـة ليس دليلاً قاطعاً على أن صاحبـها مـلحـ؛ رؤيتك أنـ السـاعـةـ تـشـيرـ إـلـىـ السـابـعـةـ ليس دليلاً قاطعاً على أنها السابـعـةـ. وجـودـ لـحـىـ مـصنـوعـةـ منـ شـعـرـ مـسـتعـارـ، وـجـودـ سـاعـاتـ تـتأـخـرـ، يـثـبـتـانـ ذـلـكـ.

هـناـ يـحـذـرـنـاـ درـتسـكـيـ منـ تـأـوـيلـ مـعـيـبـ لـمـ يـرـيدـهـ منـ التـبـيرـ القـاطـعـ. وـفـقـ هـذـاـ التـأـوـيلـ، التـبـيرـ القـاطـعـ نـوـعـ مـنـ الـبـرهـانـ الـمـنـطـقـيـ، مـاـ يـعـنـيـ أـنـ مـعـرـفـةـ الـقـضـيـةـ، أـيـ قـضـيـةـ، تـنـطـلـبـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ إـثـبـاتـ صـدـقـهـ. قـدـ يـتـبـنـىـ الشـكـاكـ هـذـاـ التـأـوـيلـ، لـكـنـ بـهـ غـلـوـاـ بـادـ، فـهـوـ يـجـعـلـ مـعـايـيرـ الـمـعـرـفـةـ عـالـيـةـ أـكـثـرـ مـاـ يـجـبـ. إـنـ مـبـلـغـ مـاـ يـرـيدـهـ درـتسـكـيـ مـنـ التـبـيرـ القـاطـعـ لـأـيـ حـكـمـ هـوـ أـنـ التـبـيرـ لـاـ يـصـحـ إـلـاـ إـذـاـ صـحـ الـحـكـمـ الـمـرـادـ تـبـيرـهـ. إـذـاـ كـنـتـ تـعـنـقـدـ أـنـ اـبـنـكـ مـصـابـ بـحـمـىـ لـأـنـ جـهـازـ التـرـمـومـتـرـ الـذـيـ وـضـعـهـ فـيـ فـمـهـ يـشـيرـ إـلـىـ 39°ـ، وـإـذـاـ كـانـ هـذـاـ جـهـازـ لـاـ يـشـيرـ إـلـىـ 39°ـ مـاـ لـمـ يـكـنـ مـنـ وـضـعـ فـيـ فـمـهـ مـصـابـاـ بـالـحـمـىـ، فـإـنـ لـدـيـكـ مـبـرـراـ قـاطـعاـ عـلـىـ اـعـتـقـادـكـ فـيـ أـنـ مـصـابـ بـالـحـمـىـ، وـتـعـرـفـ مـنـ ثـمـ أـنـ مـصـابـ بـهـ. إـذـاـ كـانـ مـبـرـرـ اـعـتـقـادـكـ فـيـ وـجـودـ وـقـودـ فـيـ خـزانـ سـيـارـتـكـ هـوـ أـنـ مؤـشـرـ الـوـقـودـ يـشـيرـ إـلـىـ وـجـودـهـ، وـإـذـاـ كـانـ هـذـاـ جـهـازـ يـعـملـ بـشـكـلـ مـنـاسـبـ، بـحـيثـ لـاـ يـشـيرـ إـلـىـ وـجـودـ وـقـودـ فـيـ خـزانـ السـيـارـةـ مـاـ لـمـ يـكـنـ بـهـ وـقـودـ، فـإـنـ لـدـيـكـ مـبـرـراتـ قـاطـعـةـ لـلـاعـتـقـادـ فـيـ وـجـودـ وـقـودـ فـيـ سـيـارـتـكـ، وـتـعـرـفـ مـنـ ثـمـ أـنـ بـهـ وـقـودـاـ.

لاحظ أن درتسكي لا يشترط أن تعرف أن الجهاز يعمل بشكل مناسب، وإنما وقع في مراجعة لامتناهية لا فكاك منها.<sup>10</sup> سوف تتوقف معرفة المرء بأي شيء على

معرفته بقيام علاقة أنطولوجية بين دليله وما يستدل به عليه، وسوف تتطلب هذه المعرفة الأخيرة دليلا آخر، وسوف يحتاج إلى دليل ثالث يربط بين دليله الثاني واعتقاده المتعلق، وهكذا. فضلا عن ذلك، فإن من يشترط الدراية بوجود علاقة أنطولوجية بين شاهده ومعتقده يقع في دور منطقي، يتضح تماما عندما نصوغ التأويل المعيب لتصور درتسكي في المعرفة على النحو التالي:

س يعرف أن  $Q$  إذا وفقط إذا:

1.  $Q$  صادقة،

2. س يعتقد أن  $Q$ ،

3. لدى س مبرر قاطع م لا يعتقاده في صدق  $Q$ .

التأويل: لدى س مبرر قاطع لا يعتقاده في صدق  $Q$  إذا وفقط إذا كان س يعرف القضية التي تقر أنه ليس  $M$  ما لم  $Q$ .

هنا ترد لفظة "يعرف" في تعريف المعرفة، وفي هذا اختراق صريح للمبدأ الذي يقر أنه لا يجوز ذكر المعرف في التعريف.

في المقابل، فإن الصياغة التالية لتصور درتسكي تتجنب هذا النوع من الاختراقات:

س يعرف أن  $Q$  إذا وفقط إذا

1.  $Q$  صادقة،

2. س يعتقد أن  $Q$ ،

3. لدى س مبرر قاطع م لا يعتقاده في صدق  $Q$ .

التأويل: لدى س مبرر قاطع لا يعتقاده في صدق  $Q$  إذا وفقط إذا صح أنه ليس  $M$  مالم  $Q$  (بصرف النظر عن معرفة س بصدق هذه القضية الشرطية).

المبررات القاطعة وفق هذا التأويل ليست صعبة. إننا نحصل عليها فيما يتعلق بالكثير من اعتقاداتنا اليومية. لكننا لا نستطيع الحصول عليها في حالة القضايا الباطلة. وكما أسلفت، إذا كان هذا نوع المبررات الذي تحتاجه لتحقيق فعل المعرفة،

فقد نجح درتسكي في إبطال مفعول أمثلة غيtier المخالفة. الحال أنه أنجزها بسبب إنكاره مبدأ جواز تبرير الباطل. ذلك أن القول بأن المبررات القاطعة أحد استحقاقات المعرفة مجرد أسلوب في رفض هذا المبدأ.

### سببية غولدمان

غير أن هناك أساليب أخرى تعد بقطع الطريق أمام غيtier، والسؤال هو ما إذا كانت تبرّ بوعدها. من بينها الصياغة التالية لتحديد استحقاقات المعرفة التي يتبعها آلن غولدمان:<sup>11</sup>

س يعرف أن ق إذا وفقط إذا

1. ق صادقة،

2. س يعتقد أن ق،

3. لدى س مبرر م لا يعتقاده في صدق ق يرتبط به سببيا بطريقة مناسبة.

تدرج النظرية السببية في المعرفة التي يأخذ بها غولدمان، شأنها في ذلك شأن تصور المبرر القاطع الذي يتبعه درتسكي، ضمن النزعة الخارجية (externalism) التي سميت بهذا الاسم لأنها ترهن فعل المعرفة لما يحدث في العالم الخارجي المفارق للذات البشرية. تتأسس النظرية السببية على فكرة أن المرء لا يعرف قضية ما إلا إذا كان هناك رابط سببي مناسب بين الوضع الذي جعل القضية صادقة واعتقاده فيها. في المقابل، تنكر الداخلانية (internalism)، التي هيمنت على الإبستيمولوجيا منذ عهد ديكارت حتى منتصف القرن العشرين، مناسبة الإشارة إلى التاريخ السببي للمعتقد في سياق تأمين تحليل أو تعريف منزلته المعرفية. وظيفة الإبستيمولوجي، وفق هذه النزعة، إنما تتعين في تأمين تعريف المعرفة بشكل مستقل عن أي ارتباطات مزعومة مع العالم الخارجي. أن تفهم العالم الخارجي أثناء تأدية هذه المهمة هو أن تصادر على المطلوب، لأن المرتاب، الذي يشك في قدرة البشر على المعرفة، يشك أصلاً في درايتهم بوجود عالم مفارق للبشر.

المثال التالي يوضح النظرية السببية (الخارجانية). إذا وجدت حمما حول جبل، واستدللت وفق خبرة سابقة على أن بركانا قدفها من قمة الجبل، فإنك تعرف أن برkan

قذفها من قمة الجبل إذا كان هناك ارتباط سببي بين البركان واعتقادك في حدوثه. إذا كانت الحمم قد جُلبت لسبب أو لآخر من مكان آخر، بحيث لا يكون هناك رابط مناسب بين البركان الذي حدث في الجبل والحمد المتناثرة حوله، فإنك لا تعرف ما تزعم معرفته. يبدو أن ثمة ما يحول دون أمثلة غيرتير المخالفة. ليس هناك ارتباط سببي بين رؤيتي لحياة القادم (المستعارة) وكونه ملتحيا، ولا بين رؤيتي الساعة (المعطوبة) التي تشير إلى السابعة واعتقادي أنها السابعة صباحا. ثمة خلل في السلسلة السببية يحول دون تحقق فعل المعرفة.

دعونا قبل أن نوضح الفرق بين تصور درتسكي ونظرية غولدمان، نؤكد ما يتفقان عليه. كلاهما لا يشترط دراية المعنى بقيام العلاقة الأنطولوجية التي تقوم بين معتقده ودليله على هذا الرزum. هذا ما يجعل كليهما نصيرا للخارجانية. غير أنهما يختلفان في تحديد طبيعة هذه العلاقة. حسب غولدمان، لا يعرف الشخص الذي يلاحظ وجود حمم بتوزيع ما قرب جبل ما أن بركانا حدث في الجبل إلا إذا كان هناك رابط سببي بين البركان وجود الحمم حيثما وجدت. وحسب درتسكي، لا يعرف الشخص الذي يلاحظ وجود حمم بتوزيع ما قرب جبل ما أن بركانا حدث في الجبل إلا إذا صح أنه ما كان للحمم أن توجد حيثما وجدت لولا حدوث البركان. هذا شرط أقوى من شرط قيام علاقة سببية بين البركان والحمد. إنه يشترط، فضلا عن قيام هذه العلاقة السببية، أن يكون برkanan الجبل المعنى شرطا ضروريا لوجود الحمم حيثما وجدت.

ولكي يبين درتسكي أفضالية تصور المبرر القاطع على النظرية النسبية، يضرب المثل التالي. افترض أن ثمة على مقربة من جبلنا جبل آخر، تركيبه الجيولوجي يجعله يطلق الحمم، إذا لم يطلقها جبلنا، بحيث توجد على النحو الذي كان لها أن توجد عليه لو أنها انطلقت من جبلنا. في هذه الحالة يُستوفى شرط غولدمان، دون أن يُستوفى شرط درتسكي. لأنه لو لم يحدث البركان في جبلنا لحدث بركان في الجبل القريب، يبطل الحكم بأنه ما كان للحمد أن توجد حيثما وجدت لولا حدوث البركان في جبلنا. هذا يعني أننا قد نعرف حسب غولدمان دون أن نعرف حسب درتسكي. غير أنه يعني أيضا أن تحليل غولدمان يعاني من خلل، لأنه غير قادر على التعامل مع العلاقات السببية التي قد تقوم بين متغير ما من جهة، وأكثر من متغير من أخرى.<sup>12</sup>

أفضلية تصور درتسكي على نظرية غولدمان تستبان أيضا في المواقف التي تتضمن حقائق رياضية أو منطقية. يلاحظ مارك أن هناك قبرة على قمة سارية يعرف أن ارتفاعها يبلغ 15 قدما. يلاحظ أيضا قطة على بعد 12 قدما من قاعدة السارية، فيستدل (باستخدام نظرية فيثاغورس) على أن القطة تبعد أكثر من 19 قدما بقليل عن القبرة. لن يجد درتسكي صعوبة في التعامل مع هذا المثل. يعرف مارك أن القطة تبعد أكثر من 19 قدما عن القبرة لأنه ما كان له أن يلاحظ أن هناك قبرة على قمة السارية، التي يعرف أن ارتفاعها 15 قدما، ويلحظ أن القطة على بعد 12 قدما من قاعدة السارية، دون أن تبعد القطة أكثر من 19 قدما بقليل عن القبرة. ولأنه ليست هناك علاقة سببية بين موضع القطة وموضع القبرة، ليس أمام غولدمان سوى أن ينكر مثل هذه المعرفة، فاشلا بذلك في استيعاب هذه الحالة الاعتقادية التي تستوفي بداهة أشرطة المعرفة.

### التفاحة المعطوبة

يتفق درتسكي وغولدمان، مرة أخرى بسبب نزواتهما الخارجانية، على أن مبدأ جواز تبرير الباطل تفاحة معطوبة في سلة غيتير الإبستيمولوجية، ما يثير السؤال عما إذا كان هناك أي تفاحة معطوبة أخرى في هذه السلة. ماذا عن مبدأ الغلق؟

يذهب درتسكي إلى أن هناك أشياء لا يعرفها الناس على الرغم من أنهم قد يعرفون أنها مستلزمة من أشياء يعرفونها، ولذا فإن هناك سياقات لا يسري فيها هذا المبدأ. هذا ما يجعله يقصر المبدأ على استلزمات غيتيرية من النوع المألوف، من قبيل أن معرفة أن ابني قام بذلك تستلزم معرفتي أن شخصا ما قام به. غير أن الجدل حول الغلق قد يثور في سياقات أكثر أهمية من وجهة نظر فلسفية. تحديدا قد يوظف في إثبات المذهب الواقعي على طريقة إيه. ج. مور الذي حسب أنه يستطيع إثبات وجود عالم مفارق بمجرد الإشارة إلى يديه.<sup>13</sup> لو صح مبدأ الغلق، فبحسبان أن الأيدي شيء مادي، وليس فكرة في عقول كائنات واعية، فإن من يعتقد أنه قادر على رؤية أن ثمة يدين سوف يعتقد أنه قادر على دحض المثالية بمجرد النظر فيهما. بيد أن درتسكي يعتقد أنه ليس في وسع أحد دحض المثالية بهذه السهولة.

ثمة إذن، وفق زعم درتسكي، استخدامات مشروعة لمبدأ الغلق، وأخرى غير مشروعة. لكنه لا ينبري لمسألة تحديد معيار التفرقة بين هذين الاستخدامين، على الرغم من أن الخوض في هذه المسألة مهم في المقام الذي هو فيه. ذلك أنه حين يؤكد أنه لا تترتب على استخدام مبدأ الغلق على طريقة غيتير، إنما يقر أن مبدأ جواز تبرير الباطل هو التفاحة المعطوبة الوحيدة في سلطته الإبستيمولوجية. فضلاً عن ذلك فإن درتسكي يغلق كوطه بقول إن الدرس الذي ينبغي أن نكون قد تعلمناه من أمثلة غيتير هو عدم جواز تبرير الباطل.

أول مشكلة تواجه مبدأ الغلق يثيرها حكم درتسكي الذي سلف لنا اقتباسه، أنه تصعب رؤية كيف يمكن لهذا المبدأ أن يبطل إذا لزم علينا اعتبار المنطق أداة مفيدة في توسيع رصيد المرء من الاعتقادات المتبناة بشكل عقلاني. المشكلة في هذا الحكم أن الاستلزم الاستباطي، موضع اهتمام مبدأ الغلق، ليس ضمن أدوات توسيع المعرف. يتبعن أن يكون المستلزم متضمناً في المستلزم كي يكون الاستلزم صحيحاً. هذا على وجه الضبط الثمن الذي ندفعه نظير اليقين الذي نحصل عليه. إذا عرفت أن أبني الأصغر تخرج في الجامعة فقد عرفت أن أحد أبنائي تخرج فيها، لأن الحكم الأول متضمن أصلاً في الأول. لو لم يكن متضمناً فيه، لو كان يضيف جديداً إليه، لو كان يوسع المعرف، لما كان أصلاً مستزماً من قبله. وحدّها الاستلزمات الاستقرائية قادرة على تجاوز المعلومات الواردة في المستلزم، وهي تحوز هذه القدرة نظير فقد اليقين، وتعجز من ثم عن تأمين المبررات القاطعة التي يحدثنا عنها درتسكي.

قد يقال إن من وظائف تطبيق عملية الاستلزم الاستباطي التصریح بما كان ضمنياً. المبرهنات الرياضية متضمنة بطريقة أو أخرى في مصادرات النسق الرياضي، لكنها لا تُفرد أو تُعزل بشكل صريح إلا بعد تطبيقات متكررة لتلك العملية. المبرهنة التي تقر أن مجموع زوايا المثلث قائمة موجودة بشكل ضمني في مصادرات إقليدس وتعريفات المثلث والزاوية والخط المستقيم. لكنها لا تبرز للعيان إلا بعد إجراء سلسلة من البراهين التي تعول على الاستلزم المنطقي. وهذا ما يجعل هذا النوع من الاستلزم قادرًا على توسيع معارفنا.

هذا صحيح، ولكن لاحظ أنه يفترض سريان مبدأ الغلق على ما يعتقد زاعم المعرفة فيه، ولذا فإن ما يشتبه عبر تطبيقه لا يضيف إليه أو يوسع من مداركه بقدر

ما يجلب إلى انتباهه ما كان غفل عنه. ولذا فإن درتسكي حين يشير، في سياق الحديث عن مبررات الاحتفاظ بمبدأ الغلق، إلى قدرته على توسيع المعارف إنما يستشهد بخاصية لا يحوزها، بل إنه لو حازها لكان أجرأ بأن يكون موضعًا للاشتباه وفق منظور درتسكي نفسه الذي يؤكد قطعية الأدلة.

ماذا عن خشية درتسكي من إمكان توظيف مبدأ الغلق في الدفاع عن المثالية؟ أرى كعكا في الجرة؛ هل أعرف أن ثمة كعكا في الجرة؟ نعم، حسب درتسكي، طالما أنه ما كان لي أن أرى كعكا في الجرة ما لم يكن هناك كعكا في الجرة. أعرف إذن أن ثمة كعكا في الجرة إذا كانت هناك علاقة أنطولوجية تربط بين رؤيتي إياه وجوده في عالم مفارق. لا يلزمني، حسب درتسكي، أن أعرف أن ثمة علاقة من هذا القبيل. ولكن إذا لم تكن هذه المعرفة لازمة، فكيف يتحقق لي أن أزعم أن المثالية باطلة؟ إن مبلغ ما سوف يتحقق لي الزعم به هو القضية الشرطية التالية:

إذا (أ) كان شاهدي على وجود كعك في الجرة هو رؤيتي كعكا في الجرة،  
و(ب) كانت هناك علاقة أنطولوجية تربط بين رؤيتي كعكا في الجرة وجود كعك في الجرة (الذي يستلزم بدوره وجود عالم مفارق، ومن ثم بطلان المثالية)، و(ج) أدركت علاقة الاستلزم القائمة بين وجود كعك في الجرة وبطلان المثالية، فأنا أعرف أن المثالية باطلة.

هذه قضية شرطية ذات مقدم يصل بين ثلاثة قضايا، وتال واحد، وتالي القضية الشرطية حال صدقها لا يثبت إلا بصدق جميع ما يرد في مقدمها. لا عناء في التأكيد من صدق (أ) و(ب)؛ ولكن أنى لنا أن نتأكد من صدق (ج) التي تقرر وجود علاقة أنطولوجية بين رؤيتي كعكا في الجرة وجود كعك فيها (وتقر من ثم، وفق مبدأ الغلق، وجود عالم مفارق)؟ المحاك في النهاية هو وجود كعك في الجرة. إذا كان هناك كعك في الجرة له علاقة أنطولوجية برؤيتي إيه، فإن المثالية باطلة. عباء إثبات بطلان المثالية سوف يقع على من يدعى بطلانها، وهذا يتطلب منه إثبات وجود كعك في الجرة. ومبلغ ما لدى مدعى بطلانها قضية شرطية تقر أنه إذا كانت هناك علاقة أنطولوجية تربط بين رؤيتيه كعكا في الجرة وجود كعك في الجرة فإن المثالية باطلة، وهي قضية لا يعرف، وحسب درتسكي ليس له أن يعرف، أن مقدمها صادق، ولا يعرف من ثم أن تاليها صادق. يبدو أن درتسكي محق في النهاية؛ لا يتسعى دحض

بركلي بهذه السهولة. يبدو أيضاً أنه محق في إقرار أن ثمة تفاحة معطوبة في سلة غيتير الإبستيمولوجية. غير أنه ليس محقاً حين يشك في إمكان وجود تفاحة معطوبة أخرى في هذه السلة. فكما رأينا، ليس هناك خلل في مبدأ الغلق، سواء طبق على أمثلة غيتير أم على مذاهب فلسفية بأسرها.

### مرجئة إبستيمية

نعود الآن إلى التصور الذي يأخذ به درتسكي في المعرفة، والذي يعتقد أنه ألم به غيتير بالعودة إلى سرب أفلاطون، لنعرف ما إذا كان نجح في قطع الطريق عليه. وفق هذا التصور، معرفتي بأي قضية رهن لقيام علاقة أنتropolوجية بين صدقها ومبرري للاعتقاد في صدقها. لا يلزمني أن أعرف قيام هذه العلاقة، لكن قيامها يكفيوني. قد تجعلنا خبرتنا نكتشف أن ما كنا نحسب أنه دليل قاطع ليس كذلك؛ لكن هذا لا يعني سوى أننا حسبنا أنفسنا نعرف ثم اكتشفنا أننا لا نعرف. تاريخ العلم يشهد على ذلك. نجمع أدلة، نمحّصها، نستشهد بها على نظريتنا، نحسب أنها صادقة، نعتقد فيها بوصفها معرفة، ثم نحصل على دليل يدحضها، فنشك فيها، ولا نعود نعتقد فيها، ولا نعود من ثم نعرفها.

ولأن العلاقات الأنطولوجية موضع اشغال العلم، ولأن المعرفة، علمية كانت أم خلاف ذلك، ترت亨 في النهاية لقيام مثل هذه العلاقات، يبدو أن المبدأ التقليدي القائل إن كل علم معرفة وليس كل معرفة علم مبدأ باطل. الراهن أن مذهب درتسكي يضمّن أن العلم هو الضامن الممكّن الوحيد لأي معرفة. الشواهد التي يقدمها العلم على العلاقات الأنطولوجية، على الرغم من أنه لا سبيل للجزم بقطعيتها، هي أفضل شواهد بشرية ممكنة على قيام العلاقة الالزامية لوقوع أي فعل معرفي.

غير أن هذا يعني أن المرء قد يعرف دون أن يعرف أنه يعرف. إذا قامت العلاقة الأنطولوجية المناسبة بين دليله وزعمه، أي إذا كان دليله قاطعاً، سوف يعرف، وإذا لم تقم هذه العلاقة، فهو لا يعرف، ولا سبيل لأن يعرف أنه يعرف إلا بمعرفة قيام مثل هذه العلاقة، وهذه المعرفة الأخيرة، كما أسلفنا، تتطلب بدورها أدلة قاطعة، وهذا إلى ما لا نهاية. حين أنظر في مؤشر الوقود، أعرف أن في الخزان وقوداً، إذا كان الجهاز يعمل بشكل مناسب، ولا أعرف إذا لم يكن يعمل بشكل مناسب. وبطبيعة الحال

قد أتساءل عما إذا كان الجهاز يعمل بشكل مناسب، وهذا يتطلب البحث عن أدلة. سوف أستشير مختصاً، لكن المختص يواجه مشكلة مماثلة. سوف يبحث عن أدلة قاطعة على سلامة الجهاز، وسوف تكون خبرته وأجهزته معيناً له. لكنه سوف يعوّل على طائفة من الأدلة، من ضمنها رؤيته المؤشر، ورصد ما يطرأ عليه من تغيرات أثناء إضافة المزيد من الوقود. وحين يضيف وقوداً إلى الخزان، ويرصد التغيرات التي طرأت على المؤشر، سوف يفترض أن أجهزة ضخ الوقود تعمل بشكل مناسب، وسوف يحتاج إلى دليل قاطع على أنها تعمل بشكل مناسب، وهكذا. لكن كل ما يقوم به الخبير من فحوص لا يؤثر في حقيقة أنني أعرف أن لدى وقوداً في خزان السيارة، طالما أنه ما كان للمؤشر أن يشير إلى ما أشار إليها لولا وجود وقود في الخزان. صحيح أن نتائج فحوص الخبير قد تعزز ثقتي في قيام هذه العلاقة، وتعزز من ثم ثقتي في وجود وقود في الخزان حين يشير المؤشر إلى وجوده، لكن الفيصل في النهاية، الذي يتوقف عليه تحقق فعل معرفي بوجود وقود، هو هذه العلاقة الأنطولوجية، بصرف النظر عن أي جهود إبستيمولوجية أبذلها للتأكد من قيامها. هذا على وجه الضبط هو الزعم الرئيس في أي مذهب خارجاني.

معرفتي إذن رهن لشيء لا أعرف عنه شيء. أوضاع العالم، بمعزل عنى تماماً، هي التي تقرر ما إذا كنت أعرف أو لا أعرف. ولأن العلاقة الأنطولوجية بين دليلي وزعمي قد تتغير، دون علمي، فإن وضعي الإبستيمي قد يتغير معها، دون علمي أيضاً. أنظر إلى المؤشر، يشير إلى أن الخزان ممتلئ تماماً. ولكن هب المؤشر يعمل للحظات، ثم يتوقف عن العمل، ثم يعمل ثانية، وهكذا. أنظر بشكل متتابع إليه. إذا صح مذهب درتسكي، أعرف الآن مستوى الوقود في الخزان، بعدها لا أعرف، بعدها أعرف. سوف يتلاعب العالم بمعارفي فتقلب أوضاعي المعرفية دون علم مني.

فماذا لو حدث خلاف معرفي؟ أزعم س وتزعم ص، وس وص متضادان لا يجتمعان. دليلك ض، ودليلي ش. أعتقد في س، وتعتقد في ص، وحسب قانون التضاد، إما س باطلة أو ص باطلة. وفق درتسكي، أنا أعرف إذا قامت علاقة أنطولوجية بين ش وس؛ وأنت تعرف إذا قامت هذه العلاقة بين ض وص. ولأن العلاقات الأنطولوجية، كما أخبرنا هيوم منذ قرون، غير قابلة للمعرفة البرهانية، قد أكون أنا من يعرف، وقد تكون أنت من يعرف، غير أننا لن نعرف من منا يعرف، إلى

أن يرث الله الأرض ومن عليها، أو، حتى نكون أقرب إلى درتسكي، إلى أن يطُور البشر قدرة محسنة عن الخطأ على الكشف عن العلاقات الأنطولوجية، وهوأمل يثبت تاريخ العلم كل يوم أنه زائف. وهذا ما أسميه بالمرجئة الإبستيمية.

لا يختلف أعلمـنا عن أجـهـنا، وفقـ هذا التـصـورـ، إلاـ فيـ كـونـ لـدىـ أـعـلـمـناـ كـنـزـ لاـ يـدـريـ أـنـهـ لـديـهـ. ولـكـنـ إـذـاـ كـانـ مـبـلـغـ ماـ لـدـيـكـ كـنـزـ لاـ تـدـريـ بـهـ فـلـسـتـ أـكـثـرـ غـنـىـ مـنـ لـيـسـ لـدـيـهـ شـيـءـ. قدـ يـفـسـرـ هـذـاـ تـبـجـحـ الـجـاهـلـينـ، لـكـنـهـ سـوـفـ يـفـرـحـ الـمـرـتـابـيـنـ. لـعـلـ هـذـاـ مـاـ جـعـلـ مـارـغـوريـ كـلـيـ وـكـيـثـ لـهـرـ يـتـهـمـانـ كـلـ أـشـيـاعـ الـخـارـجـانـيـةـ، مـنـ أـمـثـالـ دـرـتـسـكـيـ وـغـولـدـمانـ، بالـعـجـزـ عـنـ الرـدـ عـلـىـ شـكـوكـ الـمـرـتـابـيـنـ:

"تـزـعـمـ أـنـ لـلـاعـتـقـادـاتـ خـاصـيـةـ تـجـعـلـهـاـ مـعـرـفـةـ حـتـىـ لـوـ كـانـ الـمـعـنـيـ جـاهـلاـ بـهـذـهـ الـخـاصـيـةـ. فـهـلـ هـذـاـ شـيـءـ تـزـعـمـ مـعـرـفـتـهـ؟ إـذـاـ كـانـ ذـلـكـ كـذـلـكـ، يـتـعـيـنـ عـلـيـكـ أـنـ تـثـبـتـ لـيـ كـيـفـ عـرـفـتـهـ... يـتـعـيـنـ أـنـ تـثـبـتـ أـنـ لـدـيـنـاـ مـعـرـفـةـ، وـلـكـيـ تـثـبـتـ هـذـاـ يـلـزـمـكـ أـنـ تـبـدـأـ مـنـ مـقـدـمـاتـ تـسـتـطـيـعـ أـنـ تـثـبـتـ أـنـهـ صـادـقـةـ. إـذـاـ لـمـ تـقـمـ بـذـلـكـ، فـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الـمـرـتـابـ قـدـ يـكـونـ مـخـطـئـاـ، فـتـعـرـفـ كـمـاـ تـزـعـمـ أـنـكـ تـعـرـفـ، فـإـنـكـ لـمـ تـنـجـحـ فـيـ إـثـبـاتـ أـنـهـ مـخـطـئـ. إـذـاـ سـلـمـتـ بـأـنـكـ لـمـ تـثـبـتـ أـنـ الـمـرـتـابـ مـخـطـئـ، وـظـلـلـتـ تـصـرـ عـلـىـ أـنـهـ مـخـطـئـ، فـقـدـ تـخـلـيـتـ عـنـ الـابـسـتـيـمـوـلـوـجـيـاـ فـيـ صـالـحـ دـوـغـماـطـيـقـيـةـ رـجـلـ الشـارـعـ".<sup>14</sup>

غـيرـ أـنـ لـدـيـ دـرـتـسـكـيـ<sup>15</sup> مـاـ يـحـسـبـ أـنـهـ يـثـبـتـ أـنـ الـبـشـرـ بـوـجـهـ عـامـ، وـلـيـسـ أـفـرـادـ بـعـيـنـهـ، يـعـرـفـونـ. مـؤـدـىـ حـجـتـهـ هـوـ أـنـ السـدـادـ (إـصـابـةـ الـهـدـفـ)ـ حـتـمـيـةـ بـيـولـوـجـيـةـ. الـحـيـوانـاتـ الـتـيـ تـعـوـزـهـ الـمـهـارـاتـ الـتـمـثـيلـيـةـ (الـلـازـمـةـ لـلـمـعـرـفـةـ)، بـحـيـثـ لـاـ تـصـبـ بـشـكـلـ غالـبـ بـمـاـ يـكـفـيـ، تـتـعـرـضـ لـلـانـقـراـضـ. وـلـأـنـ الـحـيـوانـاتـ الـتـيـ لـاـ تـعـرـفـ يـقـضـىـ عـلـيـهـاـ، فـإـنـ الـحـيـوانـاتـ الـتـيـ لـاـ يـقـضـىـ عـلـيـهـاـ تـعـرـفـ. وـلـأـنـهـ لـمـ يـقـضـ بـعـدـ عـلـىـ الـبـشـرـ، فـإـنـهـ يـتـمـتـعـونـ بـالـقـدـرـةـ عـلـىـ الـمـعـرـفـةـ، إـنـ لـمـ تـكـنـ مـعـرـفـةـ كـلـ شـيـءـ، فـمـعـرـفـةـ أـشـيـاءـ كـثـيرـةـ.

إـذـاـ أـشـهـرـ وـجـهـ الـمـصـادـرـ عـلـىـ الـمـطـلـوبـ فـيـ وـجـهـ دـرـتـسـكـيـ، إـذـاـ أـخـبـرـتـهـ أـنـ هـذـهـ الـحـجـةـ تـقـرـرـضـ أـنـ الـبـشـرـ يـعـرـفـونـ أـنـ مـذـهـبـ أوـ نـظـرـيـةـ الـحـتـمـيـةـ الـبـيـولـوـجـيـةـ صـحـيـحةـ، فـسـوـفـ يـهـزـ كـتـفـيـهـ وـيـقـولـ إـنـ مـبـلـغـ مـاـ تـقـرـهـ حـجـتـهـ هـوـ أـنـهـ إـذـاـ كـانـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ صـحـيـحةـ، وـإـذـاـ كـانـ الـعـلـاقـاتـ الـتـيـ تـقـرـهـاـ عـلـاقـاتـ أـنـطـوـلـوـجـيـةـ قـائـمـةـ بـالـفـعـلـ، فـنـحنـ نـعـرـفـ. وـلـأـنـ

المرتابين ليست لديهم حجة ضد هذه النظرية، فإنه ليست لديهم حجة على أننا لا نعرف. مرة أخرى تطل المرجئة الإبستيمية برأسها.

وكما أشرت في موضع آخر<sup>16</sup> لا تبدو حجة درتسكي فعالة بما يكفي؛ فكون الأشياء تسير على شاكلة بعينها يظل في النهاية مجرد نظرية، لدينا عليها أدلة، لكننا لا نعرف أنها صحيحة، والقول بأن المرتب لا يؤمن أدلة على بطلانها تتصل من عباء الإثبات يرتكب أغلوطة التعلل بالجهل. إن عجز الآخر عن إثبات نقىض ما نزعم دليل واه على صحة مزاعمنا، والبيان إنما تكون على من ادعى. الدفع بأن البشر يحوزون معارف استنادا على تمكنهم من البقاء دفع مشبوه، لأنه يفترض نظرية انتخابية لن يسلم المرتب لنا بحق افتراضها، وأنه يصدر خلسة على اعتقادات مشتبه في تنزلها منزلة المعرفة.

ولكن أليس هذا هو الثمن الذي يلزم كل من يتبنى المذهب الخارجاني دفعه؟ ألم يحدّرهم أشياع المذهب الداخليي منذ البداية من خطر رهن المعارف البشرية لعالم مفارق لا يمتلكون حق المصادر على وجوده؟ أليست المرجئة الإبستيمية التي ينتهي إليها درتسكي، ومن حذا حذوه من أشياع المذهب الداخليي، مجرد صياغة أخرى لتعليق الحكم (*epoché*) الذي طالما حضنا عليه المرتابون؟

غير أنه ليس لنا أن نفترض أن النزوع الارتباطي خطيئة ذاته. الحال أنه يسري على الارتباطية ما يقوله درتسكي عن المثالية؛ إذ لا يسهل دحضها هي الأخرى بسهولة، وتاريخ الفلسفة يخبرنا كم استعصى إنجاز هذه المهمة على الجميع. المفارق أن درتسكي، على الرغم من حديثه المستمر عن يسر الظفر بأدلة قاطعة، يجعل استحقاقات المعرفة هنا لقيام علاقات أنطولوجية لا سبيل للقطع بقيامتها. وفي حين يبدو في النهاية أنه نجح في إغلاق كوة صغيرة ظلت تغدر فاها خمسة عقود، يبدو أنه بإغلاقها قد فتح بابا واسعا للارتباط.

## المراجع

- الحصادي، نجيب، دفاع عن الارتباطية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد 101، السنة 26، شتاء 2008.
- الحصادي، نجيب، تقييظ المنطق، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1995.